



اسم الموضوع : كي لا يتحول مؤتمر «فتح» السابع الى مجرد مهرجان

عنوان الموضوع : كي لا يتحول مؤتمر «فتح» السابع الى مجرد مهرجان

تاريخ النشر : 22/11/2016

اسم الكاتب : ماجد كيالي

## الموضوع :

في أواخر هذا الشهر، سينعقد المؤتمر العام السابع لحركة «فتح» التي بات لها من العمر أكثر من نصف قرن، نبوات خلاله قيادة الشعب الفلسطيني، لدورها في إطلاق الكفاح المسلح، ولأنها بدت أكثر شبيهاً بشعبها، بحكم انفتاحها وتنوع أفكارها واستقلاليتها، وبحكم موقعها في قيادة المنظمة والسلطة. بيد أن هذه الحركة لم تقم، خلال كل تلك الفترة، بمراجعة الخيارات التي انتهجتها في المقارمة والتسوية في المفاوضات والكفاح المسلح، ولا بما من شأنه تجديد حيوية بناها التنظيمية ودمقرطة علاقاتها الداخلية، كما لم يعد لديها ما تقدمه، على ما يبدو، لتطوير فكرها السياسي. فوق ذلك كله، فإنها لم تقف في أي مؤتمر لنقد أوضاعها وأفكارها وطرق عملها، على رغم كل التراجعات والتحولات والتحديات والإخفاقات التي حصلت. المشكلة أن «فتح»، وغيرها من الفصائل، لم تتعود الإقدام على مراجعات كهذه، في أية مرحلة من المراحل، لأن المراجعة النقدية تؤدي إلى تحديد المسؤوليات، كما تفترض بداهة حالة سياسية تتأسس على الديمقراطية والنداء والتمثيل، وهو ما تفقده الحركات الفلسطينية التي تشكلت طبقاً للقيادة منذ نصف قرن تقريباً! على ذلك، لن يكون جديداً، ولا مفاجئاً، تحول المؤتمر السابع إلى مهرجان احتفاني، تلقى فيه الخطابات الإنسانية والعاطفية التي تشد من عصبية المشاركين والمتعاطفين، من دون أن يكون ثمة نقاش سياسي، يطرح الأسئلة اللازمة. هكذا يمكن القول أن الوظيفة الأساسية للمؤتمر محددة بتجديد شرعية الطبقة السياسية المهيمنة على «فتح» والسلطة والمنظمة، وما يرجح ذلك مؤشرات عدة، أهمها: أولاً، أن عدد المشاركين كبير جداً (1350 عضواً)، فإذا افترضنا، مثلاً، أن ثلث المشاركين سيتحدثون، أي 450 شخصاً، ولمدة ثلاث دقائق لكل شخص، فهذا يعني أن المؤتمر سيحتاج يومي عمل بدوام 12 ساعة، أما إذا افترضنا أن عشر المشاركين فقط سيدلون برأيهم أي 135، فعندها ستكون حصة كل فرد عشر دقائق (وطبعاً هذا من دون أن نحسب خطابات الرئيس والضيوف والتقارير والوثائق المطولة). ثانياً، لم تطرح «فتح» وثقتها السياسية على النقاش العام لمراجعتها ونقدها وإغنائها، وهذه نقطة ضعف كبيرة في حركة تعتبر نفسها قائدة الشعب الفلسطيني وتعتبر عنه، لا سيما أنها ليست حركة حزبية أو أيديولوجية. ثالثاً، يأتي المؤتمر في خضم ضغوط على الرئيس محمود عباس لفرض ترتيبات معينة في البيت الفلسطيني («فتح» والمنظمة والسلطة)، الأمر الذي لقي معارضة واستدعى الاستعجال في عقد هذا المؤتمر. رابعاً، فقدت حركة «فتح»، منذ زمن، روحها كحركة وطنية تعددية ومتنوعة، أي أنها لم تعد هي ذاتها التي كانت في السبعينات والثمانينات، إذ لا تدور الاستقطابات فيها اليوم حول قضايا فكرية أو سياسية، وإنما حول المكانة والمصالح الشخصية، بعد أن أضحت في مثابة حزب للسلطة. خامساً، يفترض الأخذ في الاعتبار هنا، أن «فتح» ليست تنظيمياً بمعنى الكلمة، وهي أقرب إلى التجمع، إذ لم تصبح جبهة ولا حزباً، ويفتقد منتسبوها الحياة التنظيمية والحركات الداخلية الطبيعية، والتنظيم فيها في مثابة جهاز من أجهزتها، بمعنى أن أعضاء «فتح» لا يخضعون كلهم لحياة تنظيمية، وفوق ذلك فهي تبدو حركة الرئيس أو الزعيم، أي حركة مسيرة، أكثر من كونها حركة وطنية ديموقراطية مأسسة. سادساً، أكثر من ثلثي أعضاء المؤتمر أتوا بالتميين من القيادة، كأن القيادة في ذلك هي التي تنتخب ناخبها! مثلاً، وفي التفاصيل، فإن الأعضاء الـ1350 المشاركين في المؤتمر أتوا وفق النسب التالية: 22 عضو لجنة مركزية، 86 عضو مجلس ثوري، 51 عضو مجلس استشاري، 151 عسكريين، 138 سفراء وموظفين في السلطة، 193 كفاءات، 57 أعضاء في مفاوضات الحركة، 146 عاملين في المنظمات الشعبية، 66 من الأسرى، 2 معتمدين (يلحظ أن الفئات السابقة بالتعيين)، 198 الأقاليم الشمالية (الضفة)، 112 الأقاليم الجنوبية (غزة)، 128 الأقاليم الخارجية، أي العربية والأجنبية (45 منهم فقط من سورية ولبنان والأردن). هذا يعني أن ثلثي المشاركين في المؤتمر أي 900 عضو، يشكلون القاعدة الضامنة لإعادة تجديد القيادة ذاتها، وهؤلاء لم يأتوا في انتخابات، وحتى لو حذفنا منهم اللجنة المركزية والمجلس الثوري (عدد كبير منهم بالتعيين)، فسيبقى 60 في المئة من أعضاء المؤتمر أتوا بالتعيين. أما بالنسبة إلى المنتخبين المقترحين إلى المؤتمر، الذين هم من حصة الأقاليم التابعة لجهاز التعبئة والتنظيم، مع تحفظنا على طرق الانتخابات ومعرفتنا أن عدداً كبيراً منهم أتى بالتعيين، فعدهم يبلغ 438 عضواً من تنظيم «فتح» في الداخل والخارج، أي ثلث المؤتمر تقريباً. هنا، يجدر لفت الانتباه إلى أن حصة بلدان اللجوء (الأردن ولبنان وسورية) في المؤتمر هي نحو 3 إلى 4 في المئة (45 عضواً فقط)، ما يعكس تهمس مكانة مجتمعات اللاجئين في «فتح»، كانعكاس لتراجع دور الخارج، وتراجع أهمية قضية اللاجئين في سلم الأولويات لمصلحة خيار الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، على رغم دور هذه المجتمعات في نهوض هذه الحركة ومجمل العمل الوطني الفلسطيني. وحفاً، فهذا وضع تقوم فيه قيادة «فتح» بانتخاب ناخبها، فما معنى، أو ما هي معايير، عضوية أعضاء المجلس الاستشاري والعسكريين (وهو العاملون في أجهزة الأمن) وموظفي السلطة والكفاءات والعاملين في المفاوضات الذين ليست لهم أي صلة بحياة تنظيمية بمعنى الكلمة؟ ما تقدم يفيد بالاستنتاج أن «فتح» لم تعد الحركة الأكثر شبيهاً بشعبها بين مجمل الفصائل، إذ أضحت فصيلاً كغيرها، إذ لم يعد ثمة ما يميزها في الفكر السياسي أو الممارسة أو التنظيم أو الدور النضالي، وهذه حال كل الفصائل. ما يميزها فقط أنها هي الحركة الأكبر، والأكثر استحواداً على الموارد وعلى القرار الفلسطيني، من خلال قيادتها السلطة والمنظمة بهذا المعنى باتت «فتح» مجرد فصيل يعيش على تاريخه، وإرث مناضليه الأوائل، وتركة الزعيم الراحل ياسر عرفات، وباتت عاجزة عن تجديد شبابها، أي فكرها وبنائها وأهليتها الكفاحية. والمشكلة أيضاً أن الشعب الفلسطيني في حاجة إلى حركة وطنية تعددية متنوعة ومستقلة مثل «فتح» التي كانت، في بداياتها. لا أتوخي من هذا الإيجاز لتجربة «فتح» وتحولاتها، تحميل مسؤولية كل ما حصل على عاتق هذه الحركة، فالحركات السياسية، كما هو معلوم، قد تنجح وقد لا تنجح، وربما تنجح جزئياً، وهي فوق ذلك كله تشيخ وتترهل وتستنزف، كما أنها تستهلك وتتعب وتصبح متقدمة، بأفكارها وصيغها التنظيمية وأشكال عملها، وما يصح على غير «فتح»، يصح عليها أيضاً. وفي الإطار ذاته، فإننا لا نقصد أن «فتح» انتهت، فهذه الحركة بوضعها الراهن ستستمر، لأسباب ذاتية وموضوعية، على رغم ابتعادها من طبيعتها كحركة تحرر وطني، وكحركة شعبية تعددية، إن بحكم قوة الاستمرارية في طبيعتها السياسية، أو بحكم الدوافع الخارجية، الدولية والعربية، التي ما زالت ترى أن ثمة حاجة إليها. كذلك، ليس الغرض القول أنه لم تعد ثمة حاجة إلى «فتح»، إذ على العكس من ذلك، فإن أوضاع الساحة الفلسطينية تؤكد أنها في حاجة ماسة إلى حركة وطنية تعددية، تعيد الاعتبار إلى المشروع الوطني التحرري الفلسطيني، سواء كان اسمها «فتح»، أو غير ذلك. وبديهي، فإن هذا الأمر يرسم التاريخ، أو يرسم التفاعلات السياسية والمجتمعية. الفكرة هنا، أنه ما زالت هناك مشروعية فلسطينية لحركة سياسية كالتالي مثلتها «فتح» في بداياتها، بعد الاستفادة من عبر التجربة الماضية ودرسها، لكن مع الإدراك بأن هذه المشروعية ليست «شيكاً» على بياض، وإنما هي مشروطة باستنهاض هذه الحركة لأوضاعها، وتغليب طابعها كحركة تحرر وطني على طابعها كسلطة، وتجديد أفكارها السياسية وبنائها وعلاقاتها الداخلية وأشكال عملها. قصارى القول، «مع مؤتمر «فتح» أو من دونه، لا تغيير في الساحة الفلسطينية، وهذا ما أوضحته في مقالي، التي عنونتها على هذا النحو في هذه الجريدة (٢٥ تشرين الأول/أكتوبر). ومع ذلك أمل بأن أكون مخطئاً\*! نقلًا عن صحيفة الحياة